

مشروع أطروحة دكتوراه

في إطار برنامج التعاون الجزائري الموريتاني في مجال التعليم العالي
جامعة نواكشوط العصرية — موريتانيا 2026-2027

أثر التعديلات الحديثة لقوانين الإجراءات الجزائية على تكريس الحق في المحاكمة العادلة دراسة مقارنة بين الجزائر وموريتانيا

السنة الجامعية	ميدان الدراسة	التخصص
2026 - 2027	الحقوق	القانون الجنائي والإجراءات الجزائية

الطالبة : قسوم منال

البريد الإلكتروني: guessoum.manel@univ-khenchela.dz

أولاً: مقدمة عامة

لم تتوقف منظومة الإجراءات الجزائية في كلٍّ من الجزائر وموريتانيا عند حدود التشريع الموروث عن مرحلة الاستقلال، بل خضعت لموجات متتالية من التعديلات التشريعية الجوهرية استجابةً لمتطلبات الإصلاح القضائي، وانسجاماً مع التزامات البلدين الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومواكبةً للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. وقد طالت هذه التعديلات أحكام التوقيف للنظر، والحبس المؤقت، وحق الاستعانة بمحامٍ، وضمانات المحاكمة وإجراءات الطعن — أي صلب المنظومة الإجرائية التي تحدد مستوى الحماية الممنوحة للمتهم في مواجهة سلطة الاتهام.

غير أن التساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه بالحاح هو: هل أسهمت هذه التعديلات فعلاً في تعزيز الحق في المحاكمة العادلة بمفهومه الشامل كما كرّسته المواثيق الدولية، أم أنها جاءت انتقائية تُعلي من اعتبارات الفاعلية الجنائية على حساب ضمانات حقوق الدفاع؟ وهل سلك المشرّعان الجزائري والموريتاني المسار ذاته في توازن مقتضيات الأمن وحقوق الفرد؟ هذه التساؤلات هي المحور الذي تنبثق منه هذه الأطروحة.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذه الأطروحة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التعديلات التشريعية الحديثة على قوانين الإجراءات الجزائية في الجزائر وموريتانيا في تكريس الحق في المحاكمة العادلة وفق المعايير الدولية، أم أنها أفرزت توازناً هشاً بين الفاعلية الجنائية وضمانات حقوق الإنسان؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ◆ ما أبرز التعديلات التشريعية التي أدخلها كل من المشرّعين الجزائري والموريتاني على قوانين الإجراءات الجزائية خلال العقدين الأخيرين، وما السياق الذي أملاها؟
- ◆ هل عزّزت هذه التعديلات ضمانات مرحلة ما قبل المحاكمة من حيث التوقيف والتحقيق وحق الاستعانة بمحامٍ، أم جاءت قاصرة؟
- ◆ ما أثر هذه التعديلات على مبادئ قرينة البراءة وعلنية الجلسات والمساواة في السلاح بين الاتهام والدفاع؟

- ◆ هل انسجمت التعديلات التشريعية في البلدين مع متطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان؟
- ◆ ما أوجه التقارب والاختلاف بين التجربتين الجزائرية والموريتانية في مسار الإصلاح الإجرائي الجنائي؟

ثالثاً: مبررات اختيار الموضوع

أ. الأهمية العلمية

- ◆ الراهنية التشريعية: يستند الموضوع إلى نصوص تشريعية محددة وقابلة للتحليل، مما يمنح البحث أرضية منهجية صلبة تميزه عن الدراسات النظرية المجردة.
- ◆ ندرة الدراسات المقارنة: تشجّ الدراسات الأكاديمية التي تقارن بين مساري الإصلاح الإجرائي الجنائي في الجزائر وموريتانيا رغم تقاسمهما الموروث القانوني والتوجهات الإصلاحية.
- ◆ الإسهام الفقهي: تسعى الأطروحة إلى بناء معيار تقييمي مركّب يقيس درجة توافق التعديلات التشريعية مع منظومة المحاكمة العادلة في أبعادها الثلاثة: التشريعية والقضائية والدولية.

ب. الأهمية العملية

- ◆ دعم المشرّع: تقديم قراءة نقدية موثقة تُعين المشرّعَين الجزائري والموريتاني على تشخيص الثغرات وتوجيه الإصلاحات المستقبلية.
- ◆ إرشاد الممارسين القضائيين: توفير مرجع تحليلي للقضاة والمحامين يُعينهم على تفسير النصوص الإجرائية المُعدّلة في ضوء معايير المحاكمة العادلة.
- ◆ تعزيز التعاون الثنائي: الإسهام في إثراء الحوار القانوني بين البلدين في إطار اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

رابعاً: أهداف البحث

- ◆ رصد وتوثيق أبرز التعديلات التشريعية الحديثة على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري وقانون الإجراءات الجنائية الموريتاني وتأريخها.
- ◆ تحليل مضمون هذه التعديلات وتقييم مدى انسجامها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة المقررة في المواثيق الأممية والإقليمية.

- ◆ المقارنة المنهجية بين المسارين الإصلاحيين الجزائري والموريتاني لاستجلاء أوجه التقارب والاختلاف وتفسيرهما.
- ◆ تقييم أثر التعديلات على ضمانات مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة ومسالك الطعن.
- ◆ صياغة توصيات تشريعية مستنيرة بنتائج المقارنة تُسهم في سدّ الثغرات وتعزيز منظومة الضمانات الإجرائية في كلا البلدين.

خامساً: المنهج العلمي المتّبع

تعمد الأطروحة منهجية بحثية رباعية متكاملة تُلائم طبيعة الموضوع المقارن

المنهج المقارن	الموازنة المنهجية بين أحكام التعديلات التشريعية في كلا البلدين نصاً وتطبيقاً وقضاءً، مع الاستئناس بالتجارب الفرنسية والمغربية المقارنة.
المنهج التاريخي	تتبع مسار الإصلاح التشريعي للإجراءات الجزائية في الجزائر وموريتانيا منذ الاستقلال حتى أحدث التعديلات لاستيعاب السياق الذي أُملى كل تعديل.
المنهج التحليلي	تشريح نصوص التعديلات التشريعية وتفسيرها في ضوء أصول الإجراءات الجزائية ومعايير المحاكمة العادلة الدولية.
المنهج النقدي	تقييم الفجوة بين النص المُعدّل والتطبيق القضائي الفعلي، وقياس مدى الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

سادساً: الخطة المقترحة للأطروحة

تقوم الأطروحة على هيكل ثنائي متوازن ومتكامل يُكرّس الباب الأول لتقييم أثر التعديلات التشريعية على ضمانات مرحلة ما قبل المحاكمة، فيما يتناول الباب الثاني أثرها على ضمانات مرحلة المحاكمة والطعن، وذلك بالمقارنة المنهجية بين التجربتين الجزائرية والموريتانية في كل مبحث.

الباب الأول: أثر التعديلات التشريعية على ضمانات مرحلة ما قبل المحاكمة

يرصد هذا الباب مآلات التعديلات التشريعية الحديثة على المراحل الإجرائية السابقة للمحاكمة، من التوقيف للنظر مروراً بالتحقيق الابتدائي، ويُقيّم مدى تعزيزها لضمانات حقوق المشتبه فيه والمتهم في كلا البلدين.

الفصل الأول: أثر التعديلات على ضمانات مرحلة البحث والتحري

- ◆ المبحث الأول: التعديلات التشريعية المتعلقة بالتوقيف للنظر في القانونين الجزائري والموريتاني — مدده وضوابطه وآليات الرقابة القضائية عليه قبل التعديل وبعده
- ◆ المبحث الثاني: تقييم أثر هذه التعديلات على الحماية من التعسف وصون الكرامة الإنسانية في مرحلة الحجز والتوقيف وفق معايير الموائيق الدولية

الفصل الثاني: أثر التعديلات على ضمانات مرحلة التحقيق الابتدائي

- ◆ المبحث الأول: التعديلات الواردة على نظام الحبس المؤقت في التشريعين — اتساع السلطة التقديرية للقاضي بين التضييق والتوسيع وأثره على الحرية الفردية
- ◆ المبحث الثاني: تطور حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ في ضوء التعديلات الأخيرة — من التكريس النصي إلى الفاعلية التطبيقية في كلا البلدين

الباب الثاني: أثر التعديلات التشريعية على ضمانات مرحلة المحاكمة والطعن

يُحلّل هذا الباب انعكاسات التعديلات التشريعية على مبادئ المحاكمة الجوهرية من قرينة براءة وعلنية ووجاهية، ثم يُقيّم أثرها على مسالك الطعن المتاحة للمتهم وفاعليتها في تحقيق العدالة الإجرائية.

الفصل الأول: أثر التعديلات على المبادئ الجوهرية للمحاكمة

- ◆ المبحث الأول: أثر التعديلات التشريعية على قرينة البراءة وقواعد الإثبات الجنائي — قراءة مقارنة بين النظامين الجزائري والموريتاني في ضوء المعيار الدولي
- ◆ المبحث الثاني: مدى تعزيز التعديلات لمبادئ العلنية والوجاهية والمساواة في السلاح بين الاتهام والدفاع — بين التكريس النصي والتطبيق القضائي الفعلي

الفصل الثاني: أثر التعديلات على مسالك الطعن في الأحكام الجزائية

- ◆ المبحث الأول: التعديلات الواردة على مسالك الطعن العادية — الاستئناف وإجراءاته وآجاله في التشريعين بين التوسعة والتضييق وأثر ذلك على ضمانات التقاضي على درجتين
 - ◆ المبحث الثاني: التعديلات المتعلقة بمسالك الطعن غير العادية ودور المحاكم العليا في صون الحق في المحاكمة العادلة — مقارنة بين ديوان المظالم الجزائري والمحكمة العليا الموريتانية
-

سابعاً :المصادر والمراجع الأولية

أ. النصوص التشريعية الأساسية

- ◆ قانون الإجراءات الجزائية الجزائري — الأمر 155-66 المؤرخ في 8 جوان 1966 وتعديلاته، ولا سيما القانون 08-01(2001 (والقانون 02-15(2015 (والقانون 07-17(2017)
- ◆ قانون الإجراءات الجنائية الموريتاني وتعديلاته الجوهرية خلال الفترة 2000-2024
- ◆ الدستور الجزائري لسنة 1996 وتعديله الدستوري لسنة 2020 — أحكام ضمانات التقاضي
- ◆ الدستور الموريتاني لسنة 1991 وتعديلاته — أحكام السلطة القضائية وحقوق المتهم

ب. المواثيق الدولية والإقليمية

- ◆ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية — المادة 14 (ضمانات المحاكمة العادلة)
- ◆ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب — المادة 7 (الحق في المحاكمة العادلة)
- ◆ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين ومبادئ استقلالية القضاء
- ◆ آراء وتوصيات لجنة حقوق الإنسان الأممية بشأن الجزائر وموريتانيا

ج. المراجع الفقهية الرئيسية

- ◆ أحمد فتحي سرور — الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية
- ◆ عبد الله أوهابيبية — شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هوم، الجزائر
- ◆ نبيل صقر — الإثبات في المواد الجزائية في ضوء الاجتهاد القضائي، دار الهدى، الجزائر
- ◆ محمد مروان — نظام الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية
- ◆ Guinchard & Buisson — Procédure pénale, LexisNexis, Paris (édition récente) مراجع مقارنة

ثامناً: الجدول الزمني المقترح

المرحلة	المحتوى	المدة
السنة الأولى	— جمع وتصنيف النصوص التشريعية المعدلة في البلدين مراجعة الأدبيات الفقهية — بناء الإطار النظري — صياغة المقدمة والباب الأول	شهرًا 12
السنة الثانية	صياغة الباب الثاني — تحليل الاجتهاد القضائي المتعلق بالتعديلات — مقابلات مع قضاة وممارسين في البلدين	شهرًا 12
السنة الثالثة	مراجعة الأطروحة وتنقيحها — صياغة الخاتمة والتوصيات التشريعية — تقديمها للمناقشة النهائية	شهرًا 12